



جانب من جلسة مجلس الوزراء الاستثنائية

ميزانية العام المالي القادم اعتمدت في ظل ظروف اقتصادية ومالية دولية تتسم بالتحدي

توقعات بلوغ الإيرادات الفعلية في نهاية العام المالي الحالي ١.٠٤٦ مليار ريال والمصروفات ١.١٠٠ مليار ريال

بنوك الدولة وصناديق التنمية وبرامج الإقراض الحكومي قدمت منذ إنشائها ٥٨٧ مليار ريال

## الرياض - واس

■ أصدرت وزارة المالية أمس بياناً بمناسبة صدور الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ فيما يلي نصه: يَسْرُ وزارة المالية بمناسبة صدور الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧ ١٤٣٧ إيضاح أبرز النتائج المالية للعام المالي الحالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ واستعراض الملامح الرئيسية للميزانية العامة للدولة للعام المالي الجديد ١٤٣٦/١٤٣٧هـ، وأبرز تطورات الاقتصاد الوطني، وذلك وفقاً لما يلي:

أولاً: النتائج المالية للعام المالي الحالي ١٤٣٥/١٤٣٦:

١ - الإيرادات العامة: يُتَوَقَّع أن تبلغ الإيرادات الفعلية في نهاية العام المالي الحالي إلى ١,٠٤٦ مليار ريال بزيادة نسبتها ٢٢ في المئة عن المقدّر لها بالميزانية، وتمثّل الإيرادات البترولية ٨٩ في المئة منها.

٢ - المصروفات العامة: يُتَوَقَّع أن تبلغ المصروفات الفعلية للعام المالي الحالي ١,١٠٠ مليار ريال بزيادة ٢٤٥ مليار ريال، وبنسبة ٢٨,٧ في المئة عن المقدّر به الميزانية بعجز متوقع قدره ٥٤ مليار ريال، ولا تشمل المصروفات أعلام ما يُخصّ مشاريع البرنامج الإضافي المُمَوَّلَة من قائض إيرادات الميزانيات السابقة والتي يُقَدَّر أن يبلغ المنصرف عليها في نهاية العام المالي الحالي ٢٢ مليار ريال والتي تمول من الحسابات المفتوحة لهذا الغرض بمؤسسة النقد العربي السعودي.

وتشمل تلك الزيادة في المصروفات تغطية الزيادة في الصرف على الأعمال التنفيذية لمشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتوسعة المسجد الحرام والمسجد النبوي الشريف واستكمال تعويضات نزع ملكية العقارات، والزيادة في الصرف على بعض المشاريع التنموية والخدمات الأخرى والمساعدات الدولية.

وقد بلغ عدد عقود المشاريع التي طرحت خلال العام المالي الحالي وتمت مراجعتها من قبل الوزارة بما فيها المشاريع الممولة من قوائض إيرادات الميزانيات السابقة نحو ٢٥٧٢ عقداً تبلغ قيمتها الإجمالية حوالي ١٨٤ مليار ريال.

٣ - الدين العام: بلغ حجم الدين العام بنهاية العام المالي الماضي ١٤٣٤ / ١٤٣٥ (٢٠١٣م) ٦٠,١١٨,٠٠٠,٠٠٠ ريال يُمثّل ما نسبته ٢,١ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٣م مقابل ٨٢ في المئة لعام ٢٠٠٣م، ويُتَوَقَّع أن يبلغ حجم الدين العام في نهاية العام المالي الحالي ١٤٣٥/١٤٣٦ إلى ما يقارب ٤٤,٢٦٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال ويُمثّل ١,٦ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لعام ٢٠١٤م.

ثانياً: الميزانية العامة للدولة للعام المالي القادم ١٤٣٦/١٤٣٧:

فيما يلي تقديرات عناصر الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧:

١ - قُدِّرَت الإيرادات العامة بمبلغ ٧١٥ مليار ريال.

٢ - حُدِّدَت النفقات العامة بمبلغ ٨٦٠



مليار ريال.

ثالثاً: الملامح الرئيسية للميزانية العامة للدولة للعام المالي القادم ١٤٣٧ / ١٤٣٧ :

اعتمدت ميزانية العام المالي القادم ١٤٣٦ / ١٤٣٧ في ظل ظروف اقتصادية ومالية دولية تتسم بالتحدي، حيث انخفض النمو الاقتصادي العالمي عن مستوياته السابقة كما انخفض سعر البترول إلى أدنى مستوى له منذ ٢٠٠٩م، إضافة إلى عوامل عدم الاستقرار في بعض المناطق المحيطة، وانسجاماً مع سياسة المملكة المالية العاكسة للدورات الاقتصادية لتقوية وضع المالية العامة وتعزيز استدامتها على المدى المتوسط وطويل الأجل وضمان مواصلة اعتماد المشاريع التنموية والخدمية الضرورية للنمو الاقتصادي، وبناء احتياطات مالية من الفوائض المالية الناتجة من ارتفاع الإيرادات العامة للدولة في بعض الأعوام للاستفادة منها عند انخفاض هذه الإيرادات في أعوام لاحقة.

وستستمر المملكة بناء على التوجيهات السامية بالاستمرار في المشاريع والبرامج التنموية لقطاعات التعليم، والصحة، والخدمات الأمنية والاجتماعية والبلدية، والمياه والصرف الصحي، والطرق، والتعاملات الإلكترونية، ودعم البحث العلمي بما يحقق التنمية المستدامة لهذا الجيل والأجيال القادمة -بحول الله- وإيجاد مزيد من فرص العمل للمواطنين، مع بذل المزيد من الجهد لحد من النفقات الجارية خاصة نفقات الرواتب والأجور والبدايات وما في حكمها والتي تمثل قرابة ٥٠ في المئة من النفقات المعتمدة بالميزانية.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم التنسيق بين وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتخطيط بشأن الربط بين الميزانية وما تضمنته خطة التنمية العاشرة التي تبدأ في العام المالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧، فقد تضمنت الميزانية برامج ومشاريع جديدة ومراسل إضافية لبعض المشاريع التي سبق اعتمادها تبلغ قيمتها الإجمالية نحو ١٨٥ مليار ريال، ووفقاً للمتتبع سيتم إدراج المشاريع الجديدة للجهات الحكومية على مواقع تلك الجهات، وعلى موقع وزارة المالية.

وفيما يلي استعراض لأبرز ما تضمنته الميزانية العامة للدولة من اعتمادات مخصصة لإلفاق على القطاعات الرئيسية. ١ - قطاع التعليم: بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة ما يقارب ٢١٧ مليار ريال، ويمثل حوالي نسبة ٢٥ في المئة من النفقات المعتمدة بالميزانية.

وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وإضافات للمشاريع القائمة للمجمعات التعليمية والمدارس لكافة المراحل التعليمية للبنين والبنات بمختلف مناطق المملكة والمعامل والمختبرات والبني التحتية للجامعات ومعاهد وكليات التدريب وتأهيل المرافق الحالية للمدارس والجامعات ومعاهد وكليات التدريب حيث اعتمد بالميزانية ١٦٤ مشروعاً جديداً بتكاليف كلية تزيد عن ١٤ مليار ريال، وإضافات لتكاليف بعض المشاريع القائمة بمبلغ ٦,٨ مليارات ريال، كما سيستمر الصرف على المشاريع التي يتم تنفيذها حالياً بكافة مناطق المملكة وفقاً لمراحل التنفيذ والباقي في تكاليفها

أكثر من ٢٨٠ مليار ريال وفقاً لما يلي:

#### أ- التعليم العام

١- سيستمر تنفيذ مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام "تطوير" البالغه تكاليفه ٩ مليارات ريال من خلال شركة "تطوير التعليم القابضة"، وقد صرف من تلك التكاليف ما يقارب مبلغ ١,٧ مليار ريال.

٢- بناءً على الأمر السامي الكريم رقم (٢٨١٨٥) وتاريخ ١٨ / ٧ / ١٤٣٥هـ بدأ العمل في تنفيذ برنامج دعم تحقيق أهداف مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام البالغه تكاليفه أكثر من ٨٠ مليار ريال، منها مبلغ ٤٢,٥ مليار ريال لتنفيذ مباني لمجمعات تعليمية ومدارس لكافة مراحل التعليم العام للبنين والبنات بمختلف مناطق المملكة تصل إلى ٣٠٠٠ مدرسة للبنين والبنات على مدى خمس سنوات مالية، ٥,٥ مليارات ريال لتأهيل المباني القائمة، و٢,٥ مليار ريال لتجهيز المدارس بوسائل الأمن والسلامة، و١,٥ مليار ريال للتعليم الإلكتروني.

٣- تم خلال العام المالي ١٤٣٦ / ١٤٣٦ استلام ٣٥٦ مدرسة جديدة بمختلف المناطق ويجري حالياً تنفيذ ١,٦٨٠ مجمعاً ومدرسة، وإنشاء معهدين للتربية الخاصة بمختلف المناطق.

٤- اعتمد بالميزانية الجديدة مشاريع لتأهيل ٥٠٠ مبني مدرسياً بمختلف المناطق، وتأهيل ١١ مجمعاً رياضياً بمختلف مناطق المملكة بتكاليف تبلغ ٤٠٥ ملايين ريال.

#### ب- التعليم العالي

١- تضمنت الميزانية اعتماد مشاريع

جديدة وإضافات لتكاليف بعض المشاريع القائمة لوزارة التعليم العالي وكافة الجامعات بتكاليف تقارب مبلغ ١٢,٣ مليار ريال لتنفيذ البني التحتية لبعض الجامعات ومبانيها ومرافق لبعض الكليات والتجهيزات والتأثيث لبعض المرافق القائمة والجديدة.

٢- سيستمر العمل لاستكمال تأهيل كليات البنات في عدد من الجامعات بتكاليف تبلغ أكثر من ٥ مليارات ريال.

٣- تضمنت الميزانية الجديدة اعتماد النفقات اللازمة لافتتاح ٣ جامعات جديدة هي (جامعة جدة، وجامعة بيشة، وجامعة حفر الباطن).

سيواصل برنامج خدام الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي سيرته ولقد وصل عدد المتبعثين من الطلبة والطالبات والدراسين في الخارج الذين تشرف عليهم وزارة التعليم العالي ما يزيد عن ٢٠٧,٠٠٠ طالب وطالبة مع مراقبتهم بنفقات سنوية تبلغ ٢٢,٥ مليار ريال، هذا عدا الموظفين المتبعثين من الجهات الحكومية.

ج- التدريب التقني والمهني

تضمنت الميزانية اعتماد مشروع جديد لتشغيل كليات التميز بتكاليف كلية تبلغ ٢,٤ مليار ريال، كما تم اعتماد مشاريع جديدة أخرى لكليات التقنية، وإضافات لتكاليف لبعض المشاريع القائمة.

٢- الخدمات الصحية والتنمية

الاجتماعية: بلغ ما خصص لقطاعات الخدمات الصحية بالقطاعات (المدني والعسكري) والتنمية الاجتماعية حوالي ١٦٠ مليار

ريال، وتضمنت الميزانية مشاريع صحية لاستكمال إنشاء وتجهيز مستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية بجمع مناطق المملكة، ومشاريع لإنشاء ٣ مستشفيات جديدة، و٣ مختبرات مرجعية لبنوك الدم، و١١ مركزاً طبياً، و١٠ عيادات شاملة، إضافة إلى استكمال تأثيث وتجهيز عدد من المرافق الصحية والإسكان وتطوير المستشفيات القائمة.

ويجري حالياً تنفيذ وتطوير ١١٧ مستشفى جديدة بمناطق المملكة بطاقة سريرية تبلغ ٢٤٠٠٠ سرير، بالإضافة إلى خمس مدن طبية تخدم جميع مناطق المملكة إضافة إلى ثلاث مدن للقطاعات الأمنية والعسكرية بسعة سريرية إجمالية تبلغ ١٤٥٠٠ سرير.

وتم خلال العام المالي الحالي ١٤٣٥ / ١٤٣٦ استلام ٢٦ مستشفى جديدة بمختلف مناطق المملكة بطاقة سريرية تبلغ ٤٥٠٠ سرير.

وفي مجال الخدمات الاجتماعية تضمنت الميزانية مشاريع جديدة لإنشاء ١٦ ستة عشر مقراً للأندية الرياضية و٥ مقرات وصلات لذوي الاحتياجات الخاصة، ودور للرعاية والملاحظة الاجتماعية والتأهيل ومكاتب للضمان الاجتماعي ودعم إمكانات وزارة الشؤون الاجتماعية لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية، إضافة إلى زيادة المخصصات السنوية المتعلقة بالأيام وذوي الاحتياجات الخاصة ومخصصات الضمان الاجتماعي ودعم برامج معالجة الفقر حيث بلغ المخصص للعام المالي القادم ١٤٣٦ / ١٤٣٧ حوالي ٣٠ مليار ريال.

#### ٣ - الخدمات البلدية:

أ - بلغت مخصصات قطاع الخدمات البلدية وتشمل وزارة الشؤون البلدية والقروية والأمانات والبلديات ما يقارب ٤٠ مليار ريال منها أكثر من ٥,٥ مليارات ريال ممولة من الإيرادات المباشرة للأمانات والبلديات.

ب - تضمنت الميزانية مشاريع جديدة وإضافات لبعض المشاريع البلدية القائمة بلغت ٢٥ مليار ريال لتنفيذ مشاريع الحماية من السيول وتصريف مياه الأمطار ومشاريع السفلنة والإنارة، وإنشاء الأنفاق والجسور، وتنفيذ التقاطعات لفي الاختناقات المرورية وتسهيل حركة السير، كما سيستمر الصرف على المشاريع المعتمدة من الأعوام المالية السابقة والباقي في تكاليفها حوالي ١٤٤ مليار ريال منها أكثر من ٣٠ مليار ريال لدرء أخطار السيول وتصريف مياه الأمطار.

#### ٤ - التجهيزات الأساسية والنقل:

بلغت مخصصات قطاع التجهيزات الأساسية والنقل حوالي ٦٣ مليار ريال، وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وإضافات للمشاريع القائمة للطرق والموانئ والخطوط الحديدية والمطارات والخدمات البريدية ومدنيتي الجبيل وينبع الصناعيتين ورأس الخير للصناعات التعدينية تبلغ التكلفة التقديرية لتنفيذها حوالي ٣٣,٥ مليار ريال لتنفيذ طرق رئيسية وثانوية وفرعية واستكمالات

# المصروفات الفعلية للميزانية

١٤٣٧/١٤٣٦ هـ

